

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

إبريل 2017

ملخص تنفيذي

تضمن هذا التقرير ثلاث محاور. اهتم المحور الأول، بالتطورات الاقتصادية المحلية: تطور أسعار الصرف، والتطورات النقدية، وسوق الأوراق المالية، والتطورات النفطية. وقد شهدت أسعار صرف أهم العملات الأجنبية أمام الدينار الكويتي العديد من التطورات خلال شهر إبريل 2017. حيث انخفض سعر صرف الدولار تجاه الدينار نهاية الشهر ليصل إلى (304.3) فلس، وبنسبة انخفاض بلغت (0.23%) مقارنة ببداية الشهر. علماً بأن هذا السعر قد ارتفع تجاه الدينار بين 2 – 11 من شهر إبريل ليعكس ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام الجاري، وارتفاع ثقة المستهلك الأمريكي التي حققت أكبر معدلات منذ عام 2000، ثم شهد هذا السعر انخفاضاً بعد ذلك ليعكس مخاوف المستثمرين الجيوسياسية. كما ساهمت عوامل أخرى أمام انخفاض سعر صرف الدولار مثل انخفاض عوائد السندات الأمريكية، وتراجع أداء قطاع الصناعات التحويلية الأمريكية، وببطء معدل نمو الاقتصاد الأمريكي.

أما فيما يتعلق بسعر صرف اليورو أمام الدينار الكويتي فقد وصل نهاية شهر إبريل إلى (331.59) فلس وبنسبة ارتفاع (2.07%) عن أول الشهر، ثم انخفض، خلال الفترة 2 – 12 إبريل، إلى أقل مستوى، بسبب المخاطر السياسية في أوروبا، وإعلان رئيس البنك المركزي الأوروبي عن عدم وجود ما يبرر إنهاء برنامج التيسير الكمي. وشهد هذا السعر ارتفاعاً، بين يومي 18 و 19 إبريل، ليعكس ارتفاع صادرات الاتحاد الأوروبي، ثم ارتفاعاً آخرلاً لاحقاً بسبب نتائج الانتخابات الفرنسية التي خففت من إمكانية انسحاب فرنسا من الاتحاد الأوروبي، وكذلك إعلان البنك المركزي الأوروبي إبقاء سعر الفائدة عند المستوى الصفري.

وارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار خلال شهر إبريل ليصل إلى (394.08) فلس نهاية شهر إبريل وبنسبة ارتفاع (2.9%) مقارنة بأول الشهر. علماً بأن هذا الشهر قد شهد انخفاضاً أول الشهر (1 – 4) ليعكس ارتفاع مستويات الدولار مقابل العملات الرئيسية، وعدم وصول القطاع

الصناعي البريطاني للنمو المتوقع. ثم شهد سعر الصرف ارتفاعاً (9 - 18 إبريل) بعد الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة في بريطانيا، ثم استمر الارتفاع ليعكس انخفاض الدين العام البريطاني.

وشهد سوق الكويت للأوراق المالية العديد من التطورات خلال شهر إبريل، حيث سجّلت جميع المؤشرات الثلاث انخفاضاً: بنسبة (2.5%) للمؤشر السعري، و(1.7%) للمؤشر الوزني، و(2.7%) لمؤشر كويت (15)، مع تقلبات لهذه المؤشرات خلال الشهر. وذلك يعود للعديد من التطورات: منها: تركيز التداول في الأسهم الخاملة، وقرار انسحاب شركة الثمار القابضة الانسحاب من سوق الأوراق المالية، وانخفاضات السيولة والمضاربة على أسهم خاملة، والتطورات الجيوسياسية التي يمر بها العالم، وتراجع الأسواق المالية الإقليمية، ووجود موجة من الضغوطات البيعية، والانسحاب الاختياري لـ "الشركة الوطنية للمسالخ" من سوق الأوراق المالية.

أما عن التطورات النقدية والمصرفية فقد شهد هذا الشهر، يوم 10، افتتاح المقر الرئيسي لبنك الكويت المركزي برعاية وحضور حضرة صاحب السمر أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله. وشهد هذا الشهر أيضاً، افتتاح قاعدة بيانات شبكة المعلومات الائتمانية المشتركة (ساي نت) للبنوك. كما أصدر بنك الكويت المركزي، في 19 إبريل، سندات خزينة عامة وأدوات تورق بلغت قيمتها (200) مليون دينار، ولمدة ثلاث أشهر وبعائد (1.5%) حيث بلغت عدد مرات تغطية الإصدار (4) مرات. بالإضافة إلى إصدار البنك لإصدارات بقيمة (100) مليون دينار لمدة عام وبعائد (1.75%).

ويلاحظ، ضمن التطورات النقدية، ارتفاع العرض النقدي (M2) بنسبة (0.66%) في شهر فبراير مقارنة مع يناير لتصل قيمة العرض إلى (35.57) مليار دينار. كما اتجهت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك للارتفاع بنسبة (0.82%)، وانخفاض ودائع العملات الأجنبية بنسبة (2.27%) خلال شهر فبراير. مع ارتفاع لأرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين، نفس الشهر بنسبة (0.48%)، وانخفاض الائتمان الممنوح للمؤسسات غير المصرفية بنسبة (4.3%) مقارنة بشهر يناير. مع اتجاه إجمالي مطالبات البنوك المحلية على البنك المركزي (سندات الخزينة) للانخفاض بنسبة (0.85%) خلال شهر فبراير مقارنة بشهر يناير 2017. وانخفضت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة (12.2%)، وارتفاع موجوداته بنسبة (1.2%) خلال نفس الفترة.

مع استقرار أسعار الفائدة، على الودائع بالدينار، لفترة شهر واحد عند (1.0%)، وانخفاضها بنسبة (1.2%) في حالة ثلاثة أشهر، وارتفاعها بنسبة (0.8%) في حالة ستة أشهر، وكذلك ارتفاعها في حالة سنة بنسبة (1.4%).

وفيما يختص بتطورات الأرباح المصرفية فقد أعلن بنك بوبيان عن تحقيق أرباح صافية في الربع الأول من عام 2017 بلغت (10.7) مليون دينار، وبنك الكويت الدولي (7.6) مليون دينار، وبنك الكويت الوطني (85.4) مليون دينار، والبنك الأهلي المتحد (16) مليون دينار، وبيت التمويل الكويتي (38.6) مليون دينار.

أما عن تطورات معدل التضخم فقد ارتفع، ارتفاعاً طفيفاً، الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر مارس ليصل إلى (144.4) مقارنة بـ (144.2) في شهر فبراير 2017 (2007 = 100). وذلك بسبب ارتفاع الأرقام الخاصة بالمجموعات التالية: السجائر والتبغ (0.20%)، والكساء وملبوسات القدم (0.24%)، والسلع والخدمات الترفيهية (0.08%)، والتعليم (0.07%)، والمطاعم والفنادق (0.14%). مع انخفاض الأرقام القياسية للمجموعات التالية: الأغذية والمشروبات (0.32%)، واستقرار الأرقام في حالة: المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والاتصالات، والسلع والخدمات المتنوعة.

وبقدر تعلق الأمر بالسوق النفطي فقد شهد العديد من التطورات. فقد شهد سعر برميل نפט مزيج خامات برنت (خام القياس الأوروبي العالمي) انخفاضاً، في السوق الفورية، خلال شهر إبريل، بنحو (2.6%)، أي بحوالي (1.36) دولار، بسبب التطورات الجيوسياسية. كما شهد سعر برميل خام القياس الأمريكي (غرب تكساس الوسيط) ارتفاعاً خلال شهر إبريل بـ (1.71) دولار. مع ارتفاع خاص برنت إلى أعلى مستوى له. وذلك بسبب قصف الولايات المتحدة لقاعدة جوية سورية (وانعكاس العلاقة السورية الروسية على هذه التطورات).

ومن التطورات الأخرى اتفاق دول أوبك ومنتجون مستقلون، وأهمهم روسيا، على خفض الإنتاج النفطي الخام بحوالي (1.8) مليون برميل/ يوم لغاية مارس 2017 لمحاربة تخمة المعروض. كما تراجع، وبشكل طفيف، المخزون النفطي التجاري الخام بمقدار مليون برميل، وإغلاق أكبر حقل

نفطي في ليبيا (حقل الشرارة) في 10 إبريل. وعقب ذلك تطورات قوية نحو انخفاض سعر خام تكساس، وخام برنت، بسبب نشر بيانات المخزونات غير المشجعة للمنتجين، مع اتجاه نحو زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي. ومن ضمن التطورات أيضاً، إشارة معالي وزير النفط الكويتي إلى أن "تخفيضات الإنتاج الخام قد تكون أقل حجماً إذا قرّر أعضاء أوبك ومنتجون خارج المنظمة تمديد اتفاقهم على تقليص المعروض". مع توقعه لارتفاع الطلب لأسباب موسمية من النصف الثاني من العام.

أما فيما يخص تقارير المنظمات النفطية فقد أشار تقرير أوبك لشهر إبريل إلى أن دول المنظمة قد خفضت في مارس بأكثر مما تعهدت به للتخلص من تخمة المعروض. علماً بأن أوبك تخفض من إنتاجها بنحو (1.2) برميل/يوم من أول يناير ولمدة ستة أشهر (وهو أول خفض منذ ثماني سنوات) للتخلص من فائض العرض. أما في جانب الطلب فقد رفعت أوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي عام 2017، قليلاً (من 1.26 مليون برميل/يوم إلى 1.27 مليون برميل/يوم).

ومن ناحية أخرى، لاحظ تقرير وكالة الطاقة الدولية لشهر إبريل 2017، بأن السوق النفطي يقترب من استعادة التوازن، بعد ثلاث سنوات من فائض وتخمة القرض. ويشير التقرير، أيضاً، إلى انخفاض الإنتاج النفطي العالمي بـ (755) ألف برميل/يوم في مارس ليصل إلى (95.98) مليون برميل/يوم، وذلك يفعل التزام دول أوبك بالتخفيضات أساساً. مع زيادة التزام الدول غير الأعضاء في أوبك بخفض الإنتاج (مثل روسيا وعمان) ويلاحظ تقرير الوكالة، أيضاً، اتجاه المخزونات التجارية للانخفاض خلال شهري فبراير ومارس (مع وجود بيانات أولية لارتفاعها في شهر إبريل). أما فيما يتعلق بعدد الحفارات فقد استمر ارتفاعها لتصل في 13 إبريل 2017، إلى (847) حفارة (أي بارتفاع نسبته 11% عن شهر مارس).

ويتناول المحور الثاني التطورات الاقتصادية الإقليمية. وهنا تمت الإشارة إلى إصدار البنك الدولي، إبريل 2017، حول الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون. حيث أشار إلى الآفاق الخاصة بمملكة البحرين من حيث اتسام الاقتصاد ببطء معدل النمو مع تحوّل رصيد الحساب الجاري إلى عجز، واتجاه لتراجع في الاحتياطي، وتنامي الضغوط على سعر الصرف. ورغم جهود ضغط المالية، إلا

أن هناك ضغطاً في مجال محدودية المدخرات، وارتفاع مستوى المديونية. مع توقع البنك بتراجع معدل النمو خلال فترات التوقعات الاقتصادية قياساً إلى (1.9%) عامي 2017 و 2018.

أما فيما يخص الآفاق الاقتصادية لدولة الكويت، فيشير إلى تسارع النمو لعام 2016 لتصل حسب تقديرات البنك إلى (3%) مقارنة بـ (1.8%) عام 2015. ويعتقد البنك أن تخفيضات إنتاج النفط يمكن أن تساهم في خفض معدل النمو عام 2017 ليصل إلى (2.5%). علماً بأن التوقعات تشير لمعدل نمو (2.6%) لعام 2018. إلا أن هذا الإنتاج قد يتحسن إلا في حالة التفاوض على اتفاق آخر في خفض الإنتاج. علماً بأن الحكومة تعتزم استثمار حوالي (115) مليار دولار في القطاع النفطي خلال السنوات الخمسة القادمة الأمر الذي يعزز الإنتاج النفطي بدءاً من عام 2018.

وعند التطرق لحالة سلطنة عُمان، تشير الآفاق الاقتصادية إلى أنه رغم ضغوط التطورات النفطية، وإجراءات التقشّف، وعجز الميزانية العامة والحساب الجاري، واللجوء للاقتراض الخارجي، إلا أن السلطنة تعمل جاهدة على إنعاش النمو عام 2018. وذلك من خلال الخطط لتنويع مصادر الدخل، اعتماداً على قطاعي الثروة السمكية، والسياحة، أساساً. ويتوقع البنك معدل نمو (0.9%) لعام 2017، و(2.4%) لعام 2018.

وفيما يخص الآفاق الاقتصادية الخاصة لدولة قطر، فقد انعكست آثار انخفاض أسعار النفط على النمو بحيث انخفض من (3.5%) عام 2015 إلى (2.9%) عام 2016، حسب تقديرات البنك. ويتوقع أن يصل هذا النمو إلى (3.3%) لعام 2017، و(2.6%) لعام 2018. واستجابة لهذه التطورات غير المشجّعة قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق، وإصلاح نظام الدعم، مع استمرار الإنفاق الاستثماري تحضيراً لاستضافة كأس العام عام 2022. بالإضافة إلى قيام الدولة حالياً بتنفيذ العديد من المشروعات بقيمة (200) مليار دولار والتي تمتد لعدة سنوات، لتشمل تحديث البنية الأساسية قبل موعد استضافة كأس العالم. كما يتوقع أن يبدأ العمل بمشروع "برزان" للغاز عام 2017.

وتتناول الآفاق الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، وفي ظل انخفاض أسعار النفط، وإجراءات الإصلاحات العديدة، تحسّن في آفاق المالية العامة متوسطة الأجل، على حساب معدل النمو الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق. ويتوقع البنك تراجع معدل النمو لعام 2017 ليصل إلى (0.6%)،

بعد أن وصل إلى (4.1%) عام 2015، على أن يصل عام 2018 إلى (2.0%). وتعتمد المملكة أساساً على تنويع مصادر الدخل من خلال رؤية المملكة 2030، القائمة على الحدّ من الواردات وإنتاج أغلبها محلياً، وترشيد المالية العامة، والدخول في استثمارات مشتركة مع المستثمرين الأجانب، ضمن إجراءات أخرى.

رغم وصول معدل نمو الإمارات العربية المتحدة إلى (3.8%) عام 2015 إلا أن تطور الأوضاع النفطية قد ساهم في انخفاض هذا المعدل ليصل إلى (2.3%) حسب تقديرات البنك، وإلى (2.0%) عام 2017 و(2.5%) عام 2018. ويتوقع البنك أن يتحسن نمو الناتج غير النفطي بسبب احتمال تحسن أسعار النفط، وتخفيف الضغط على إجراءات ضبط المالية العامة، مع احتمال زيادة الصادرات الخدمية، والاستهلاك الخاص، وذلك بفعل ما سوف يجذبه معرض اكسبو عام 2020 من زوّار.

وتناولت التطورات الخليجية أيضاً تقرير الربع الأول لعام 2017 للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية. وأشار التقرير الخاص بذلك إلى بلوغ الإيرادات في الربع المذكور إلى (144) مليار ريال، والمصروفات إلى (170) مليار ريال، أي بعجز يقدر، خلال الربع الأول، بـ (26) مليار ريال. وأشار التقرير إلى انخفاض هذا العجز مقارنة بنظيره في الربع الأول من عام 2016، بنسبة (71%). علماً بأن هذا العجز يتم تمويله من الحساب الجاري. وبالمقارنة بين الربع الأول في عامي 2016 و 2017 شهدت الضرائب الأخرى ومنها الزكاة زيادة بـ (46%)، والضرائب على التجارة الخارجية زيادة بـ (27%)، والضرائب على السلع والخدمات زيادة بـ (8%)، والإيرادات النفطية زيادة بـ (115%). أما فيما يخص المصروفات فقد شهدت تعويضات العاملين زيادة بـ (115%)، في حين شهدت الإعانات نقصاً بـ (92%)، والمنح نقصاً بـ (56%)، والإنفاق على السلع والخدمات نقصاً بـ (22%).

وشملت التطورات الخليجية أيضاً الإشارة إلى ملخص لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مايو 2017. ويشير التقرير، ضمن فصله الخاص بالبلدان المصدرة للنفط، إلى أن هناك دعم للأوضاع الاقتصادية بسبب اتفاق أوبك الخاص بخفض الإنتاج، إلا أنه يؤكد على أن "التصحيح لا زال مطلوباً". ويشير التقرير أيضاً إلى أنه رغم أهمية هذا الاتفاق، إلا أن الأسعار النفطية لازالت متقلبة. كما يشير إلى تحسّن معدل النمو غير النفطي في بلدان مجلس التعاون من

(2%) عام 2016 إلى معدل متوقَّع يبلغ (3%) عام 2017. ويتطرق التقرير إلى القول بأن النمو غير النفطي سيظل مقيداً باستمرار إجراءات التقشُّف (خاصة في سلطنة عُمان، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية). ويشيد التقرير بالتطور الملموس في مجال ضبط أوضاع المالية العامة متوسطة الأجل (مثل حالة دولة الكويت، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية). كما يشير إلى إنشاء مكاتب لإدارة الدين في دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية. ويتطرق إلى دور سندات الدين في تقليل عجز الموازنات. حيث وصلت إصدارات الديون السيادية الخارجية بدول الإقليم إلى حوالي (50) مليار دولار عام 2016. علماً بأن أسواق المال العالمية لازالت مواتية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والقادرة على النفاذ لهذه الأسواق. ويلاحظ في هذا المجال ارتفاع عائدات سندات مجلس التعاون الخليجي السيادية المحررة بالدولار الأمريكي بحوالي (10) نقاط أساسي بين الأول من نوفمبر 2016، و24 مارس 2017. أي أقل من الارتفاع البالغ (60) نقطة أساسي في سندات الخزانة الأمريكية المعيارية لمدة (10) سنوات. كما يشيد التقرير بأوضاع البنوك الخليجية من حيث الرسملة، والربحية، مع الضيق في السيولة في بعض البلدان. ويركز على أهمية تنويع مصادر الدخل كخيار أساسي وجوهري لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وأخيراً تعرض المحور الثالث للتطورات الاقتصادية العالمية. بقدر تعلق الأمر بالتطورات الاقتصادية الأمريكية فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً، على أساس معدل النمو السنوي، بحوالي (0.7%) في الربع الأول من عام 2017، مقارنة بـ (2.1%) في الربع المناظر لعام 2016. ويعكس هذا النمو التأثير الإيجابي لكل من الاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والاستثمار الثابت السكني، والاستهلاك الخاص. مع تأثير سلبي للاستثمار في المخزون الخاص، والإنفاق الحكومي المحلي، وعلى مستوى الولاية، وعلى مستوى الفيدرالي، مع ارتفاع الواردات.

أما فيما يخص تطورات التضخم الأمريكي فقد ارتفع، في المناطق الحضرية، بـ (0.2%) في شهر إبريل 2017، على الأساس الموسمي المعدل. علماً بأن هذا المعدل قد ارتفع بـ (2.2%) خلال السنة الماضية. وقد ساهم في هذا الارتفاع اتجاه أسعار كل من القطاعات التالية نحو الارتفاع: قطاع المساكن، والطاقة، والتبغ، والأغذية. علماً بأن ارتفاع الرقم القياسي للطاقة كان في حدود

(1.1%)، والأغذية بـ (0.2%)، وبقية الأرقام بـ (3.0%). علماً بأن الرقم القياسي الإجمالي لأسعار المستهلك قد ارتفع بـ (2.2%) خلال السنة الماضية المنتهية في إبريل 2017.

وعند تناول تطورات معدل البطالة الأمريكي، فقد ارتفع عدد العاملين في الحضر بحوالي (211) ألف عامل في إبريل 2017، مع تغير معدل البطالة بشكل طفيف ليصل إلى (4.4%). علماً بأن أغلب مكاسب التشغيل قد تحققت في أنشطة الضيافة وتمضية أوقات الفراغ، والرعاية الصحية، والمساعدات الاجتماعية، والأنشطة المالية، والتعدين. وقد شهد معدل البطالة انخفاضاً خلال العام الماضي بحوالي (0.6%)، وما ترتب عليه من انخفاض عدد العاطلين بـ (854) ألف عامل. وتركزت أعلى معدلات بطالة، في شهر إبريل 2017، ضمن فئة المراهقين، ثم السود الأفارقة، ثم اللاتينيين، ثم البالغين الذكور، ثم البالغين الإناث، وأخيراً فئة البيض. وتركز أكبر أعداد للمتعطلين (2.5 مليون) في فترة التعطل أقل من (5) أسابيع.

وعند التطرق للتطورات الاقتصادية الأوروبية، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً، وخلال الربع الأول من عام 2017 ارتفاعاً يقدر بـ (0.5%) في كل من منطقة اليورو، والاتحاد الأوروبي، مقارنة بالربع الأخير من عام 2016. وبالمقارنة بين معدل النمو في الربع الأول من العام الجاري، ونظيره من عام 2016 فقد ارتفع هذا المعدل بـ (1.7%) في منطقة اليورو، و(2.0%) في الاتحاد الأوروبي.

وشهد معدل التضخم السنوي لشهر إبريل 2017، في منطقة اليورو، معدلاً وصل إلى (1.9%) مقارنة بـ (1.5%) في شهر مارس من نفس العام. أما في حالة الاتحاد الأوروبي فقد وصل معدل التضخم في شهر إبريل إلى (2.0%) مقارنة بـ (1.6%) في شهر مارس. وتركزت أقل معدلات التضخم في رومانيا (0.6%)، ثم إيرلندا (0.7%)، ثم سلوفاكيا (0.8%). أما أعلى معدل تضخم فقد شهدته استونيا (3.6%)، ثم ليتوانيا (3.5%).

ووصل معدل البطالة المعدل موسمياً في منطقة اليورو إلى (9.5%) في شهر مارس 2017، والذي يعتبر مستقراً مقارنة مع شهر فبراير، ومنخفضاً عن المعدل السائد في شهر مارس 2016 (10.2%). أما معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي فقد وصل إلى (8.0%) في مارس 2017،

ومنخفضاً عن السائد في فبراير من نفس العام (8.1%). ويقدر عدد العاطلين في الاتحاد الأوروبي بـ (19.716) مليون، منهم (15.5) مليون في منطقة اليورو. وبانخفاض عن شهر فبراير في الاتحاد والمنطقة على حدٍ سواء. وشهدت جمهورية التشيك أقل معدل بطالة في شهر مارس 2017، ليصل إلى (3.2%)، ثم ألمانيا (3.9%). أما أعلى معدل بطالة فقد وصل في اليونان (23.5%)، ثم اسبانيا (13.2%).